جامعة قاصدي مرباح- ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكر مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي

الميدان : علوم اقتصادية

التخصص : مالية وبنوك

من إعداد الطالب : تلي خالد

بعنوان

دور البنوك التجارية في تمويل وترقية التجارة الخارجية

دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة ورقلة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ .../...../.....أمام قبل اللجنة المكونة من السادة:

-**الأستاذ:** كودية يوسف جامعة قاصدي مرباح ورقلة **مشرفا**

-..... جامعة قاصدي مرباح ورقلة **رئيسا**

- ..... جامعة قاصدي مرباح ورقلة **مناقشا**

الموسم الجامعي:2016/2015

تشكرات

أولا وقبل كل شيء اشكر الله عزوجل على توفيقه للإتمام هذا العمل

كما أسجل شكري وتقديري إلى الأستاذ المشرف كودية يوسف على قبوله الإشراف على هذا الموضوع وعلى حسن رعايته وتوجيهاته القيمة طيلة هذا البحث

كما اشكر كلا من:

أساتذة قسم العلوم الاقتصادية

وعمال مكتبة كلية العلوم الاقتصادية بجامعة قاصدي مرباح ورقلة

كل موظفي بنك الجزائر الخارجي بوكالة ورقلة

الإهداء

اهدي هذا العمل المتواضع إلى :

روح أبي الغالية طالما تمنى أن أصل إلى أعلى المراتب

أمي حفظها الله ورعاها اعزما أملك التي كانت لي أما وأبا في نفس الوقت وسندا بتشجيعها ودعائها

إخوتي وأخواتي

أفراد عائلتي

كل أصدقائي وزملائي

كل أساتذتي طيلة مشواري الدراسي

كل من ساهم في هذا البحث من قريب أو بعيد

الملخص:

تعد البنوك العصب الرئيسي للاقتصاد الوطني نظرا لمساهمتها في التنمية على المستوى المحلي والوطني لما تمنحه من تمويل لنشاط المؤسسات الاقتصادية والأعوان الاقتصاديين بصفة عامة ، ولعل من ابرز الأنشطة التي يتجلى فيها أهم دور للبنوك هي التجارة الخارجية من حيث التمويل والمساهمة في ترقيتها ، وفي ظل هذه التحولات الكبرى التي يشهدها العالم في مجال المبادلات التجارية الدولية وتوسع العلاقات الاقتصادية بين مختلف دول العالم ظهرت مشاكل تمويلية عدة ساهمت في الوقوف عائقا أمام ترقية ونموا هذه المبادلات ونظرا لأهمية التي يكتسيها موضوع التجارة الخارجية حاولنا في دراستنا هذه الوقوف على دور البنوك التجارية في التجارة الخارجية من حيث خدماتها تجاه التجارة الخارجية ومعرفة الأساليب التمويلية المعتمدة ومدى تحقيقها لمتطلبات المتعاملين ،بالإضافة إلي سياسة الجزائر لترقية هذا القطاع .

الكلمات المفتاحية : تجارة خارجية ، بنوك تجارية ، تمويل ،ترقية .

The saummary:

The banks are considered as the fandemental spine of the national economy for their contribation in the local and national developments as they finance the economic institutions .activities and all other economic agents in general.

May be the main activities in which the banks importance is visible .is the foreign economy regarding the financing and contributing for their promotion and along side with the big changes the warld has known in field of international commercial exchanges and the expansion of econmic relations among different states of the world .many financing probleme have appeaerd hens contributing to constitute a bareer before prosperty and growth of these exchange and the topic of foreign economy has a great importance we have at temted in our study to shed a light on the role of commercial banks with in the foreign commerce concerning their services to foreign commerce and knowing the adopted financing ways and the esctent of meeting the dealers needs in addition to algerian policy for promoting this sector.

Key words : Foreign commerce , commercial banks, financing ,promotion.

قائمة المحتويات :

الإهداء

الشكر

الملخص

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

مقدمة.....(أ،ب،ج)

الفصل الأول : التجارة الخارجية ودور البنوك التجارية في تمويلها

تمهيد.....01

المبحث الأول: التجارة الخارجية البنوك التجارية وتقنيات التمويل 02

المطلب الأول: عموميات حول التجارة الخارجية.....02

الفرع الأول:.مفهوم التجارة الخارجية.....02

الفرع الثاني:أهمية التجارة الخارجية.....03

الفرع الثالث:أسباب قيام التجارة الخارجية.....04

المطلب الثاني:البنوك التجارية.....06

الفرع الأول:مفهوم البنوك التجارية.....06

الفرع الثاني:.وظائف البنوك التجارية.....06

الفرع الثالث:موارد واستخدامات البنوك التجارية.....07

المطلب الثالث:تقنيات التمويل وإجراءات ترقية التجارة الخارجية.....09

الفرع الأول:.صيغ التمويل قصيرة الأجل 11

الفرع الثاني:صيغ تمويل متوسطة و طويلة الأجل 14

الفرع الثالث:آليات ترقية التجارة الخارجية في الجزائر.....16

المبحث الثاني:الدراسات السابقة.....18

المطلب الأول الرسائل والأطروحات 18

المطلب الثاني:الأبحاث والمقالات 22

خلاصة الفصل الأول :.....23

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة ورقلة

تمهيد.....25

المبحث الأول: الأدوات ومجمع الدراسة.....26

المطلب الأول:.اختيار مجمع الدراسة.....26

المطلب الثاني:أدوات الدراسة.....26

المطلب الثالث:نشأة وتعريف المؤسسة.....28

المبحث الثاني:عرض ومناقشة الدراسة.....31

المطلب الأول:.تمويل التجارة الخارجية على مستوى الوكالة.....31

المطلب الثاني:.عرض الدراسة.....32

المطلب الثالث:مناقشة الدراسة.....39

خلاصة الفصل الثاني :.....40

الخاتمة:.....42

المراجع:.....46

الملاحق:.....60

قائمة الأشكال :

الشكل رقم (01) طريقة سير الاعتماد المستندي ..

الشكل رقم (02) طريقة سير تحويل الفاتورة.

الشكل رقم (03) طريقة سير التحصيل المستندي.

الشكل رقم (04) طريقة سير قرض الايجار الدولي .

الشكل رقم (05) الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر الخارجي.

قائمة الملاحق :

الملحق رقم (01) طلب فتح التوطين

الملحق رقم (02) الفاتورة الشكلية

الملحق رقم (03) التعهد

الملحق رقم (04) الفاتورة التجارية

الملحق رقم (05) وثيقة المنشأ

الملحق رقم (06) شهادة الشحن

الملحق رقم (07) شهادة المطابقة

الملحق رقم (08) تحويل العملة

مقدمة

مقدمة:

أدى التوجه الجديد في العلاقات الاقتصادية الدولية إلى زيادة مطردة في المبادلات التجارية الدولية ومنه مختلف العمليات المالية كنتيجة حتمية للعولمة الاقتصادية وما لحقها من تدفق كبير في السلع والخدمات وتسرب لرؤوس الأموال في اتجاهات مختلفة و متسارعة ،كل هذا اظهر تفاوتا واختلالا كبيرا في مسايرة هذه التحولات بين الأنظمة المصرفية والمالية باعتبارها قطاعا أساسيا ومحركا رئيسيا في نموا وتطور القطاعات الاقتصادية المختلفة وخاصة قطاع التجارة الخارجية وهذا من جانب تمويلها ،ترقيتها ،وتطورها وتأثيره المباشر على تطوير وتنويع المبادلات التجارية الخارجية ، هذا ماتفتقره بعض الدول في هذا القطاع منها الجزائر ونظرا لتوجهها الجديد نحوا سياسة أكثر انفتاحا على الأسواق الخارجية ، كان لزاما قيام منظومة مصرفية تواكب هذا التوجه لتحسين أداء التجارة الخارجية وهذا بانتهاج سياسات إصلاحية مختلفة الجوانب ومرتبطة بترقية قطاع التجارة الخارجية وتشمل الجانب القانوني والجانب المؤسساتي بنضرة إستراتيجية ، وفي محاولة منا لمعرفة واقع تمويل البنوك التجارية للتجارة الخارجية ومدى تاثيرها على ترقينها ونموها تبرز معالم اشكاليتنا .

أ: الإشكالية:

ما مدى نجاعة الأساليب التمويلية للبنوك التجارية في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية ؟

ولتوضيح هذا التساؤل قمنا بطرح بعض الأسئلة الثانوية:

1. ماهية التجارة الخارجية ؟ وما أهميتها ؟
2. ماهية البنوك التجارية وصيغ التمويل الممنوحة للتجارة الخارجية ؟
3. ماهية سياسات الجزائر لترقية قطاع التجارة الخارجية ؟

ب: الفرضيات: من خلال ما سبق يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- ✓ يتوقف نموا وتطور التجارة الخارجية على مدى مرونة النظام المصرفي .
- ✓ صيغ التمويل التي توفرها البنوك التجارية لا تلبي متطلبات المتعاملين.

ج : مبررات اختيار الموضوع: تتمثل دوافع ومبررات اختيار الموضوع فيمايلي

- بصفته موضوع الساعة في ظل التحديات التي تواجه الجزائر نحو الانفتاح على العالم الخارجية
- التعرف على واقع عمل البنوك خاصة في جانب التجارة الخارجية .
- كونه موضوع له علاقة بتخصص الدراسة المالية والبنوك .
- الرغبة في تناول مثل هذه المواضيع المتعلقة بالاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية .

د: أهداف الدراسة وأهميتها: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى

- كل ما يتعلق بالتجارة الخارجية وتقنيات تمويلها.
- الوقوف على واقع عمل البنوك التجارية خاصة جانب التجارة الخارجية .
- إبراز مدى أهمية دور البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية.
- مختلف سياسات الجزائر لترقية قطاع التجارة الخارجية.

بينما تكمن أهمية دراستنا في

- تزايد أهمية ودور النظام المصرفي في النشاط الاقتصادي خاصة على مستوى الخارجي (التجارة الخارجية)
- سعي الجزائر إلى ترقية هذا القطاع كأحد إجراءات تنويع الاقتصاد الوطني .
- كون أن البنوك التجارية مسند إليها تسوية المعاملات التجارية مع الخارج.

هـ:حدود الدراسة :

بالنسبة للحدود المكانية تمت الدراسة على مستوى بنك الجزائر الخارجي وكالة ورقلة ، من اجل معرفة التقنيات المعتمدة في التجارة الخارجية وكذا الوقوف على مختلف إجراءات التسوية مع الخارج .

فيما يخص الحدود الزمنية كانت طيلة فترة التربص خلال سنة 2016 من خلال تتبع سير عملية تحصيل مستندي داخل الوكالة.

و: منهج وأدوات الدراسة :

من اجل الإلمام بهذا الموضوع من مختلف جوانبه ومعالجة الإشكالية وكذا إثبات الفرضيات اعتمدنا ، في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في جانبه النظري المتعلق بالبنوك التجارية والتجارة الخارجية وكذا تقنيات التمويل ، وفي الجانب التطبيقي يتم الاعتماد على منهج دراسة الحالة ، معتمدين على بعض الأدوات كالمقابلة مع إطارات البنك وجمع مختلف الوثائق التي لها علاقة بالموضوع .

ي:مراجع الدراسة :

اعتمدنا في هذه الدراسة على مجموعة من المراجع لحل الإشكالية المطروحة ، إذ تم الاعتماد على مجموعة من المراجع متمثلة في كتب ،ورسائل بالإضافة إلى بعض المقالات .

ع: صعوبات الدراسة:

- صعوبة الحصول على موافقة للإجراء الدراسة التطبيقية .
- تحفظ مبالغ فيه من طرف البنوك في منح بعض المعطيات بحجة سريتها .
- عدم توفر بنك الجزائر الخارجي (وكالة ورقلة) على حالات تصدير حتى يتسنى لنا تناول الدراسة التطبيقية بشكل ملائم .

ص: هيكل الدراسة: من اجل الإلمام بموضوع الدراسة تمت معالجته في فصلين:

الفصل الأول: تطرقنا في هذا الفصل إلى الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية والبنوك التجارية وكذا مختلف تقنيات التمويل وسياسة الجزائر لترقية هذا القطاع من خلال المبحث الأول أما المبحث الثاني تناولنا الدراسات السابقة في هذا الموضوع مع تحليلها ومقارنتها مع موضوع دراستنا .

الفصل الثاني: حاولنا إسقاط المفاهيم النظرية على مجتمع دراستنا وهو بنك الجزائر الخارجي وكالة ورقلة حيث قسم الفصل إلى مبحثين الأول متعلق بالأدوات ومجمع الدراسة المستخدمة في البحث ، أما المبحث تم فيه عرض الدراسة ومناقشتها .

الفصل الأول

الإطار النظري

تمهيد :

يعتبر تمويل التجارة الخارجية، واحد من النشاطات الهامة للبنوك التجاري وأحد انشغالاتها الرئيسية، خاصة في الوقت الذي أصبحت فيه التجارة الخارجية همزة وصل بين البلدان والركيزة الأساسية لكل اقتصاد وأداة فعالة لزيادة رصيد الدولة من العملة الصعبة و مساهمتها في نمو الاقتصاد الوطني وزيادة الدخل القومي ، هذا ما يؤدي إلى رفع مستوى معيشة السكان وزيادة الرفاهية لذلك تبقى الدراسات والأبحاث مستمرة ومتواصلة لترقية وتطوير هذا القطاع بهدف تحسينه وإيجاد طرق وأساليب مساعدة للتقليل من الصعوبات التي تواجه المتعاملين الاقتصاديين الدوليين أثناء قيامهم بعماليات التصدير والاستيراد، حيث أصبح التركيز على إيجاد الطرف المثلى للتمويل من أكبر وأهم انشغالات الأعوان الاقتصاديين والمؤسسات قصد تحقيق الثقة والضمان السير الحسن للعمليات التجارية الخارجية .انطلاقا من هنا سنتناول في هذا الفصل :

- التجارة الخارجية.
- البنوك التجارية.
- تمويل التجارة وترقيتها.
- الدراسات السابقة

المبحث الأول: التجارة الخارجية والبنوك التجارية وتقنيات التمويل

سنحاول في هذا المبحث معرفة التجارة الخارجية من حيث جانبها النظري وكذالك مدى مساهمة البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية والتعرف على البنوك التجارية ومختلف صيغ التمويل التي تمنحها البنوك.

المطلب الأول عموميات حول التجارة الخارجية

الفرع الأول: مفهوم التجارة الخارجية

تعددت صيغ المختلفة لتعريف التجارة الخارجية بناء على الهدف من دراستها ويمكن اخذ بعض التعاريف التي تناولت مفهومها بشكل أدق :

تعريف 1 : "عرفت على أنها احد فروع علم الاقتصاد تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول" .[1]

تعريف 2 :" تناولت العلاقات الاقتصادية الدولية التي تتم بين دول تخضع لسلطات سياسية مختلفة حيث تتمثل في الهجرة الدولية وحركة رؤوس الأموال ".[2]

تعريف 3: "يمكن حصرها في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ،ورؤوس الأموال تنشا بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات مختلفة ".[3]

من خلال التعريفات السابقة المختلفة لتجارة الخارجية يمكن تحريرها إجمالا بأنها جميع التعاملات التي تتم بين الأعوان الاقتصاديين داخل الدولة مع نظرائهم في الخارج من حيث انتقال رؤوس الأموال والسلع والخدمات وينتج عنها حقوق والتزامات للأطراف المتعاملة فيما بينها .

[1]: محمد احمد السريتي، التجارة الخارجية ، الدار الجامعية ،الإسكندرية ،طبعة 2009 ص 8
[2] : شقري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية ، ، دار المسيرة لنشر ، 2012، ص9
[3] : رشاد العصار وآخرون التجارة الخارجية ، دار المسيرة لنشر،عمان ، طبعة 1 2000 ص 13

الفرع الثاني : أهمية التجارة الخارجية

لقد أصبحت التجارة الخارجية من أهم الأنشطة التي تلقى اهتماما كبيرا تعتمد عليها كل دول العالم ، وتتضح أهمية التجارة الخارجية في تحقيق الرفاهية من جانب توفير السلع والخدمات للمجتمعات التي " يمكن إنتاجها محليا أو تلك التي يتم الحصول عليها بتكلفة اقل نسبيا من تكلفة إنتاجها محليا "[1] حيث يمكن إرجاع ضرورة الاهتمام بالتجارة الخارجية إلى : "

- ربطها مع المجتمعات وزيادة على اعتبارها منفذا لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية .
- اعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي وذالك للارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخول فيها وكذا قدرتها على الاستيراد حيث ينعكس ذالك على مدا خيل الدولة من العملات الأجنبية وماله من أثار على الميزان التجاري.
- تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق توازن بين كميات العرض والطلب
- العولمة السياسية التي من أهدافها إزالة الحدود وتقصير المسافات والتي تحاول ان تجعل العالم بمثابة قرية جديدة "[2].
- -اختلاف تكاليف إنتاج نفس السلعة بين دول العالم : حيث أن الاختلاف النسبي في تكاليف الإنتاج بين الدول نظرا لتفاوت في مزاياها الطبيعية (تربة ،جو ...) آو مزاياها المكتسبة (الخبرة الفنية والوسائل..) فهذا التفاوت ينجم عنه اختلاف في تكاليف الإنتاج ولعل ما يفسر ما نلاحظه كثيرا من قيام دولة من الدول باستيراد نوع من السلع من الخارج بالرغم من إمكانية إنتاجها محليا ،فيما ترى انه من الأصلح أن توجه كل مواردها لإنتاج نوع أخر من المنتجات تتمتع في إنتاجه بميزات نسبية أكثر من غيرها [3]
- تحقيق المكاسب المتوقعة من الحصول على سلع وخدمات بكلفة اقل ، مما لو تم إنتاجها داخل البلد .
- تامين احتياجات الدول النامية من المتطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية ، مثل رؤوس الأموال والتكنولوجيا ، ومصادر العملات الأجنبية والإدارة الحديثة التي تساعد على تنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد الوطني .

---

[1]: حسام على داود واخرون ، اقتصاديات التجارة الخارجي، دار المسيرة للنشر ، عمان ، 2002 ، ص17 (بتصرف)

[2]: بكونة نورة ، رسالة ماجستيرفي العلوم الاقتصادية بعنوان تمويل التجارة الخارجية في الجزائر ، جامعة الجزائر 3 ،2012/2011ص

[3]: موسى سعيد مطر وآخرون ،التجارة الخارجية ، دار الصفاء لنشر عمان الطبعة الأولى ، 2001 ص: 16

الفرع الثالث :أسباب قيام التجارة الخارجية

" تقوم التجارة الخارجية لنفس أسباب قيامها داخل الدولة الواحدة وفي كلتا الحالتين تتخصص الدول بسبب وجود موارد معينة غير موجودة لدى الدولة الأخرى ، كان تمتلك إحدى الدول إمكانيات طبيعية أو أراضي خصبة ودول أخرى تمتلك يد عاملة كبيرة مؤهلة ولها قطاع صناعي متطور ، وهذا المزيج يحقق إنتاجا أفضل ويحدث فوارق تؤدي إلى وجود احتياج متبادل من شانه قيام مبادلات بين الدول " [1]ومنه يمكن إجمال أسباب قيام التجارة الخارجية في العوامل التالية :

- "عدم إمكانية تحقيق اكتفاء ذاتي .
- وجود فائض في الإنتاج .
- رفع مستوى المعيشة .
- الرغبة في الحصول على الأرباح .
- التخصص الدولي : إن الدول لاتستطيع أن تعتمد على نفسها كليا في إنتاج حاجات أفرادها وذالك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية بين دول العالم "[2].

تفاوت التكاليف والأسعار لعوامل الإنتاج والأسعار المحلية : إذ يعتبر التفاوت في تكاليف الإنتاج بين الدول دافعا للتجارة الخارجية ، بينهما و "خاصة في الدول التي تمتلك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير الذي يؤدي إلى تخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة مع دول أخرى تنتج بكميات ليست كبيرة وبالتالي يرفع لديها تكاليف الإنتاج مما يعطي للدولة الأولى ميزة نسبية في الإنتاج مقارنة بالدولة الثانية .

"اختلاف مستوى التكنولوجيا : حيث أن تباين الأسلوب الإنتاجي بين الدول النامية والدول المتطورة من شأنه أن يؤثر على طبيعة السلعة المنتجة ،مما ينتج عنه تفاوت كبير في الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية ،حيث تتصف الظروف الإنتاجية بالكفاءة العالية في ظل ارتفاع مستوى

[1]: زيرمي نعيمة ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير علوم اقتصادية ، التجارة الجزائرية من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق ، جامعة ابي بكر بلقا يد تلمسان ، 2011/2010 ، ص:6.7

[2]: جمال جويدان الجمل ، التجارة الدولية ، مركز الكتاب الأكاديمي لنشر ،الإسكندرية، الطبعة الأولى 2010 ، ص25

التكنولوجيا ، وعلى العكس من ذالك في حال انخفاض مستوى هذه التكنولوجيا حيث يخضع الإنتاج لسوء الكفاءة الإنتاجية وعدم الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية"[1]

اختلاف ظروف الإنتاج: فمثلا نرى أن بعض الدول لها ميزات من خلال أراضيها التي تملكها فنجد دول متخصصة في إنتاج البن أو الشاي ...الخ ، من شانه أن تكون تكلفة إنتاج هذه السلع اقل وجعلها أكثر تنافسية.

[1]: حسام علي داود وآخرون ، مرجع سبق ذكره، ص17

المطلب الثاني : البنوك التجارية

الفرع الأول: مفهوم البنوك التجارية

تعريف 1 : " يقصد بالبنوك التجارية تلك البنوك التي تقبل ودائع الأفراد ويلتزم بدفعها عند الطلب وفي الموعد المتفق عليه والتي تمنح قروض قصيرة الأجل وهي قروض التي تقل عن سنة ". [1]

تعريف 2: " هي مؤسسات والمنشات الائتمانية التي تقوم بحفظ النقود المودعة لديها بصفة الأمانة قابلة لسحب عند الطلب أو بعد اجل قصير مع منح الائتمان قصير الآجل ".[2]

تعريف 3 Pieve yernimmen : " يرى أن البنوك هي كل مؤسسة مهمتها العادية هي استقبال الودائع بشكل عام أو من جهة أخرى الأموال التي تستعمل لحساب خاص في عمليات الخصم والقرض أو أى عمليات مالية أخرى".[3]

مما سبق يمكن أن نستنتج أن البنوك التجارية هي مؤسسات مالية مهمتها المتاجرة في النقود عن طريق تلقيها في شكل ودائع وإعادة استثمارها في شكل أوراق مالية أو منح قروض.

الفرع الثاني: وظائف البنوك التجارية

الوظيفة النقدية: حيث تقوم البنوك بوظيفتين أساسيتين هما

1. قبول الودائع: تتمثل في تلقي الودائع بكل أنواعها الجارية ولأجل والمحافظة عليها وفق الشروط المتفق عليها مع المتعامل.
2. منح القروض : " متعلقة بتسهيلات البنكية بجميع أنوعها من حيث منح القروض قروض قصيرة وطويلة الأجل ،وخصم الكمبيالات ، وإصدار خطابات الضمان ...الخ".[4]

وظائف أخرى : يمكن للبنك التجاري القيام بوظائف أخرى زيادة عن مهامه الأساسية نذكر منها

- ✓ شراء السندات الحكومية.

[1]: بكونة نورة ، مرجع سبق ذكره ص48

[2]: مصطفى محمد السنهوري ،إدارة البنوك التجارية ، دار الفكر الجامعي الإسكندرية ، الطبعة الأولى 2013، ص34

3 : عاشوري صورية ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، بعنوان دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية جامعة فرحات عباس سطيف ،2011/2010 ص4

[4] ، ايهاب نظيمي، محاسبة المنشات المالية ، دار المجتمع العربي لنشر الطبعة الأولى 2009،ص 24

- ✓ فتح الاعتمادات المستندية
- ✓ المساهمة في القروض الدولية والدخول في تمويل استثمارات ومشروعات دولية .[1]

الفرع الثالث: موارد واستخدامات البنوك التجارية

1: موارد البنك التجاري

- ❖ مصادر داخلية : وهي التي تظهر في رأس المال الاسهمي والاحتياطات القانونية والخاصة لدى البنك المركزي
- ❖ مصادر خارجية: وتنقسم إلى قسمين

الودائع: وتمثل الجزء الأكبر الموجود لدى البنك وتأخذ أشكال ودائع تحت الطلب، ودائع لأجل ، ودائع التوفير .

الاقتراض من البنك المركزي

2: استخدامات موارد البنك

1. " الأرصدة النقدية: وتشمل النقود الموجودة في خزائن البنك والتي تستخدم لمواجهة مختلف العمليات اليومية من سحب...الخ
2. شراء سندات حكومية وهي سندات تصدرها الحكومة يمكنها الاستثمار فيها
3. منح قروض وهو النشاط الرئيس الذي يقوم به البنك
4. الأصول الثابتة وتشمل المباني المملوكة والآلات والسيارات وأجهزة الإعلام الآلي ومختلف الأثاث
5. خصم الأوراق التجارية "[2]

من خلال ما سبق يتضح لنا أن الودائع تشكل الجانب الأكبر من موارد البنك ومن هنا نجد أن البنك عند توزيع موارده يأخذ بعين الاعتبار عاملين أساسين هما

- ✓ قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته اتجاه المودعين، لهذا البنك يحتفظ بنسبة معينة من ودائعه لدى البنك المركزي باسم احتياطي قانوني تجنبا لأي عسر مستقبلا .

[1] :ايهاب النظيمي ، مرجع سبق ذكره.ص12
[2] : شاكر القز ويني ، محاضرات اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ،ص28،29 (بتصرف)

مراعاة جانب السيولة اللازمة لمواجهة مختلف الطلب اليومي حيث يقوم البنك بتحويل موارده إلى أصول يسهل تحويلها إلى نقدية دون خسارة أي مبدأ التوازن بين السيولة والربحية.

الفرع الرابع : أهداف البنوك التجارية :

تعد البنوك التجارية مؤسسات انشاة من اجل تحقيق أهداف شانها شان المؤسسات الاقتصادية الأخرى إلا أنها تختلف أهدافها بالاختلاف طبيعة النشاط الذي تقوم به ولعل من ابرز أهداف البنوك التجارية :

- الربحية : هي الهدف الأساسي للبنك التجاري حيث يعتبر الجانب الأكبر من مصروفاته هي تكاليف ثابتة على الودائع ويعد الاعتماد على الودائع كمصدر رئيسي لموارد البنك يحمل بعض الجوانب الأساسية نظرا للالتزام بدفع فوائدها سواء حقق أرباحا ما لا فتنويع استثمارات البنك في إعادة إقراضها وكذالك المتاجرة في الأوراق التجارية وخصمها يجنب البنك حصر مداخيلة في جانب واحد.
- السيولة : تمثل الودائع الجانب الأكبر من موارد البنك ،منها ودائع تستحق عند الطلب وبالتالي يكون إلزاما على البنك أن يكون مستعدا للوفاء بها عند تقدم أصحاب هذه الودائع لسحبها في أية لحظة فعدم الوفاء يزعزع ثقة المتعاملين لدى البنك.
- الأمان : يتميز رأس مال البنوك التجارية كونه صغير نظرا لاعتماده على الودائع بشكل كبير وهذا ما يعني محدودية هامش الأمان لدى البنك التجاري بالنسبة للمودعين، فالبنك لا يستطيع استيعاب خسائر تفوق رأس ماله وبالتالي يسعى البنك إلى تحقيق اكبر ربحية ممكنة مع الحفاظ على السيولة وتحقيق اكبر أمان للمودعين" [1]

[1]: منير إبراهيم هندي ،إدارة البنوك التجارية ، المكتب العربي الحديث الإسكندرية الطبعة الثالثة 2002 ص: 10

المطلب الثالث: تقنيات التمويل و إجراءات ترقية التجارة الخارجية

الفرع الأول صيغ التمويل قصيرة الأجل

1 +الاعتماد ألمستندي:

مفهومه : حسب الاكادمية الاسبانية لتجارة الخارجية وإدارة الإعمال فان الاعتماد ألمستندي هو "عبارة عن اتفاق متعدد الأطراف بين البنوك والمتعاملين التجاريين ويكون حسب طلب المستورد الذي يتعهد بسداد مبلغ الفاتورة للمصدر مقابل تقديم مجموعة من المستندات التي تصدر وقت استنفاذ طل شروط وإجراءات الاعتماد المستندي ".[1]

"هو تقنية تعمل على تسهيل المبادلات التجارية الدولية والتي تمكن من تسوية الالتزام الملقى على عاتق المستورد مقابل حصوله على الوثائق والمستندات الخاصة بالبضاعة محل العقد"[2]

1-2- أنواع الاعتماد ألمستندي: هناك عدة أنواع للاعتماد المستندي سوف نركز على الأنواع الرئيسية "

أ: الاعتماد المستندي القابل للإلغاء : يقوم ابنك بموجب هذا النوع بفتح اعتماد لصالح زبونه المستورد وإعلام المصدر دون الالتزام أمامه بشيء ولا يعد هذا النوع من الاعتماد ضمانا كافيا لتسوية ديون المستورد تجاه المصدر ومن الممكن أن يلغى في أية لحظة مما يجعله نادر الاستعمال .

ب: الاعتماد المستندي غير قابل للإلغاء : هو الآلية التي بموجبها يتعهد بنك المستورد بتسوية ديون هذا الأخير تجاه المصدر وهو غير قابل للإلغاء لان بنك المستورد لا يمكن أن يتراجع عن تعهده بالتسديد ما لم يتحصل على موافقة كل الأطراف .

ج: الاعتماد المستندي الغير قابل للإلغاء والمؤكد : هو ذالك النوع من الاعتمادات المستندية الذي لا يتطلب تعهد بنك المستورد فقط كذالك يتطلب تعهد بنك المصدر على شكل تأكيد قبول تسوية الدين الناشئ عن تصدير البضاعة ، ويعتبر النوع الأكثر استعمالا لكونه يقدم ضمانات قوية [3]".

[1]:بونحاس عادل ، مذكرة ماجستير علوم اقتصادية ، دور الاعتماد المستندي في ضبط التجارة الخارجية ،جامعة الحاج لخظر باتنة ص : 4
[2]: الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2007،ص30
[3]: الطاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره ص 31

تقنية سير الاعتماد المستندي

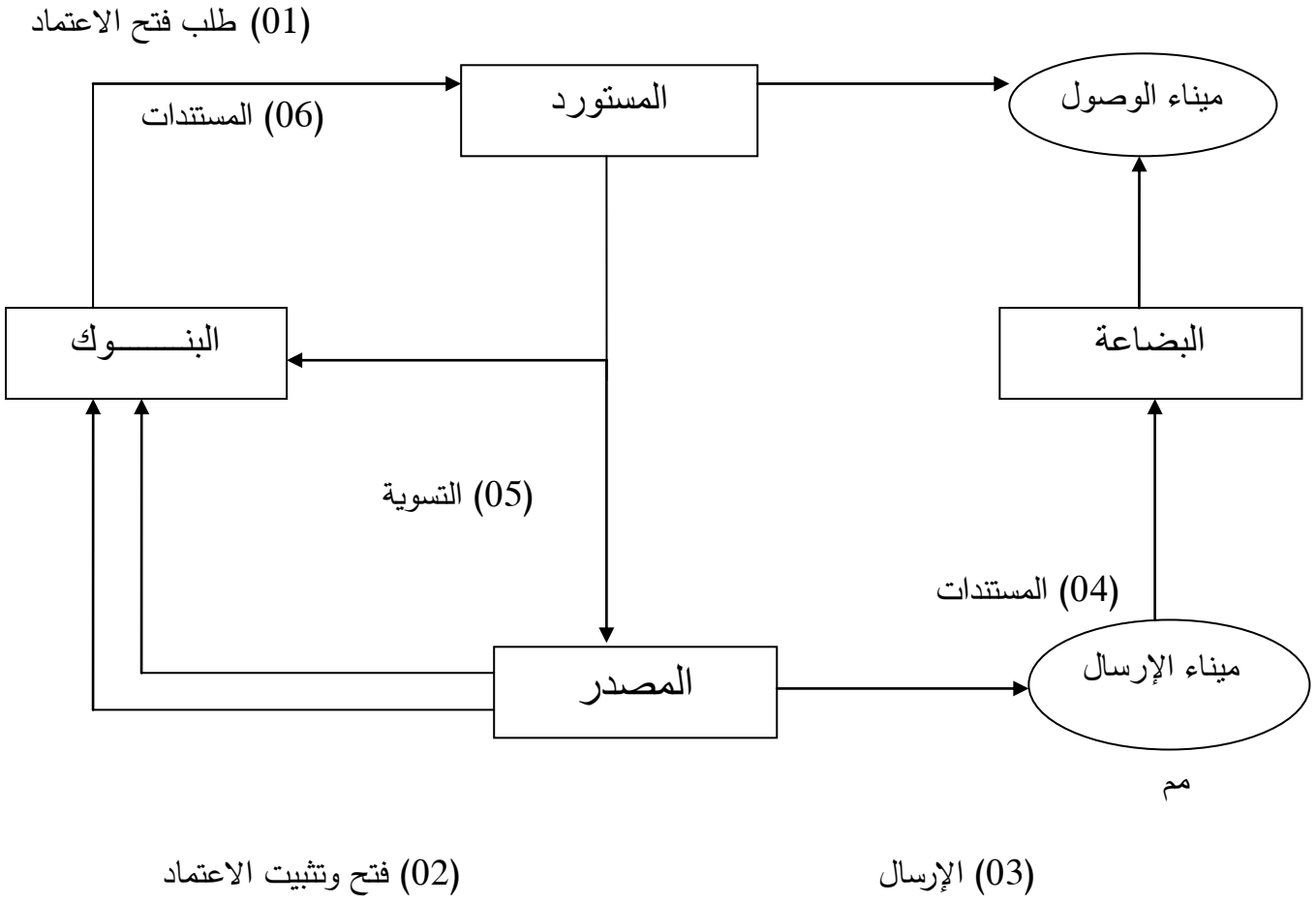

الشكل رقم (01) طريقة سير الاعتماد المستندي

المصدر : عبد الحق بوعتروس الوجيز في البنوك التجارية ،الجزائر ،2000 ص: 104

2 -التحصيل المستندي :

مفهومه : "هو آلية يقوم بموجبها المصدر بامر البنك الذي يتعامل معه لتحصيل مبلغ معين من المشتري وإعطاء كل المستندات المتعلقة بالبضاعة ، حيث يقوم هذا الأخير بإجراءات تسليم المستندات إلى المستورد أو البنك الذي يمثله مقابل تسلم مبلغ الصفقة أو قبول الكمبيالة ، ويتم ضمن صيغتين" [1]:

المستندات مقابل الدفع : في هذه الحالة يستطيع المستورد أو البنك الذي يمثله أن يتسلم المستندات ولكن أن يقوم بالتسديد الفعلي نقدا لمبلغ البضاعة كما هو معمول به في الجزائر

المستندات مقابل القبول : حسب هذه الصيغة يمكن للمستورد أن يتسلم المستندات ولكن ذالك لا يتم إلا بعد قبول الكمبيالة المسحوبة عليه ، وتسمح هذه الطريقة للمستورد بالاستفادة من مهلة التسيير

3 -خصم الكمبيالات :

مفهومه: "هي إمكانية متاحة للمصدر كي يقوم بتعبئة الكمبيالة التي تم سحبها على المستورد "[2]وإذا كان الأمر في التحصيل المستندي يتمثل في التكليف الذي يحصل عليه بنك المصدر في تحصيل دين هذا الأخير على المستورد في هذه الحالة يطلب المصدر من بنكه أن يخصم له هذه الورقة بدفع قيمتها ويحل محله في الدائنية إلى غاية تاريخ الاستحقاق .

4- التسبيقات بالعملة الصعبة :" يمكن للمؤسسات التي قامت تصدير مع إعطاء مهلة لزبائنها بالتسديد أن تطلب من البنك القيام بتسبيق بالعملة الصعبة وبهذه الطريقة يمكن للمؤسسة الاستفادة من تسبيق لتغذية خزائنها بعد ان تقوم بتنازل في سوق الصرف قصد الحصول على مقابله بالعملة الوطنية ".[3]

"وتجدر الإشارة إلى أن مدة التسبيقات بالعملة الصعبة لا يمكن أن تتعدى مدة العقد المبرم مع المصدر والمستورد ولا يمكن أن تتم العملية إلا بعد الإرسال الفعلي للبضاعة إلى الزبون ويتم إثبات ذالك بالوثائق ومنها الوثيقة الجمركية الدالة على ثبوت عملية التصدير"[4] .

[1]: مدحت صادق ،أدوات وتقنيات مصرفية ، دار غريب للنشر ،القاهرة ، 2001 ،ص :30
[2]: نفس المرجع ،سابق، ص 31
[3]:شلالي رشيد ، رسالة ماجستير في العلوم التجارية،تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية ،جامعة الجزائر، 2012/2011 ص68
[4]: الطاهر لطرش، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، 2001.

سير عملية التحصيل المستندي

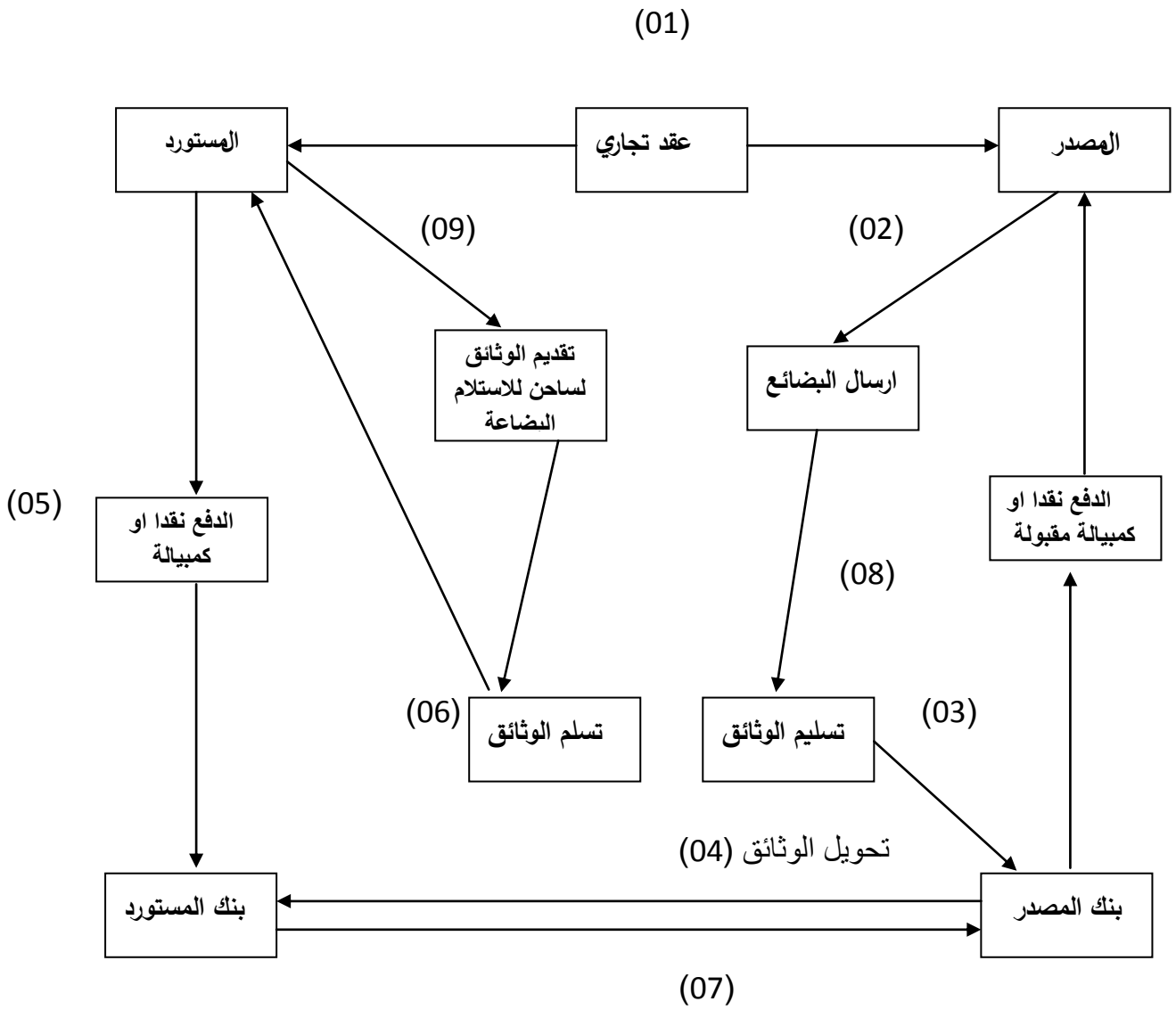

الشكل رقم (03): سير عملية التحصيل المستندي

5 / عملية تحويل الفاتورة : تقوم بها مؤسسة متخصصة في شراء الديون التي يملكها المصدرين على الزبون الأجنبي ،حيث تقوم هذه المؤسسة بتحصيل الدين بعد تسويته تجاه المصدر .

وعملية تحويل الفاتورة هي عبارة عن تمويل قصير الأجل باعتبار أن المصدر يحصل على مبلغ الصفقة مسبقا من طرف المؤسسات المتخصصة التي تقوم بهذا النوع من العمليات قبل حلول أجال التسديد الذي لا يتعدى عشرة أشهر ،بالإضافة إلى ذالك فهي تتيح للمؤسسات المصدرة إمكانية تحسين وضعيتها المالية ،وتغذية خزينتها من خلال الحصول على التمويل الآني وهذا النوع من التمويل يمنح عدة مزايا للمتعاملين به في إمكانية تحويل ديون أجلة إلى سيولة أنية ،وتتم هذه العملية بين عدة أطراف نذكرها كالأتي :

الطرف الأول : وهو التاجر وهو الطرف الذي تكون في حوزته الفاتورة .

الطرف الثاني : وهو العميل ويقصد به الطرف المدين لطرف الأول .

الطرف الثالث: وهي المؤسسة المتخصصة في هذا النشاط المتمثل في شراء الديون (الفاتورة)

الشكل رقم (02):**سير عملية تحويل الفاتورة**

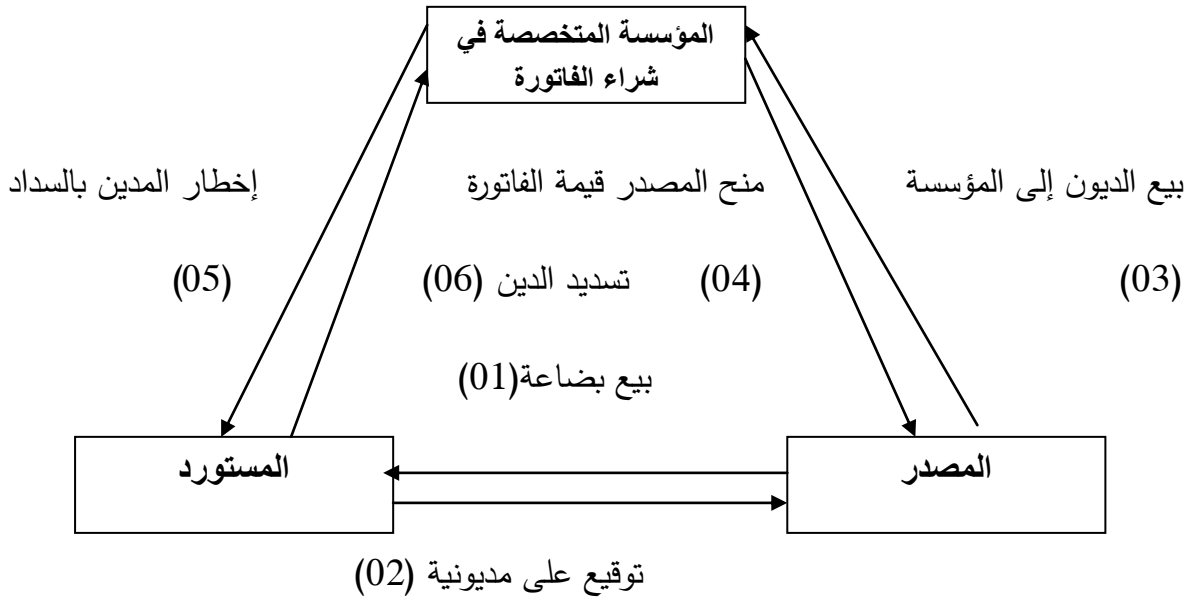

المصدر : مدحت صادق ،ادوات وتقنيات مصرفية ، القاهرة ،ص 47

الفرع الثاني :صيغ التمويل متوسطة طويلة الأجل :

1. قرض المشتري:

"هو عبارة عن آلية يقوم بموجبها بنك معين بمنح قرض للمستورد بحيث يستعمله هذا الأخير بتسديد مبلغ الصفقة للمصدر لفترة لا تتجاوز 18 شهرا "[1].

"ويمنح قرض المشتري في الواقع المجال لإبرام عقدين يتعلق الأول بالعملية التجارية ما بين المصدر والمستورد يبن فيه نوعية السلعة ومبلغها وشروط تنفيذ الصفقة، بينما العقد الثاني متعلق بالعملية المالية الناجمة عن ذالك التي تتم بين المستورد والبنك المانح للقرض.

2. القرض المورد :

"هو آلية من آليات تمويل التجارة الخارجية على المدى المتوسط والبعيد ، ويعني قيام البنك بمنح قرض للمصدر لتمويل صادراته ، ولكن هذا القرض ناشئ بالأساس عن مهلة لتسديد يمنحها المصدر للمستورد

ويختلف قرض المورد عن قرض المشتري في ناحيتين ، إذا كان قرض المشتري يمنح للمستورد بوساطة من المصدر فان قرض المورد يمنح للمصدر بعد منح هذا الأخير مهلة للمستورد ، أما الناحية الثانية فان قرض المشتري يتطلب عقدين في حين قرض المورد يتطلب عقد واحد بالإضافة إلى الجانب التجاري للصفقة "[2].

قرض المورد يتطلب قبول المستورد للكمبيالة المسحوبة عليه وهذه الكمبيالة قابلة للخصم وإعادة الخصم لدى الهيئات المالية المتخصصة حسب الطرق والإجراءات المعمول بها في كل دولة

3. التمويل الجزافي: "هو عبارة عن خصم أوراق تجارية دون طعن متمثلة شراء ديون ناشئة عن صادرات السلع والخدمات ، ويتميز هذا النوع من التمويل خاصيتين أن هذه القروض تمنح لتمويل الصادرات والخاصية الثانية أن مشتري هذا النوع من الديون يفقد حق المتابعة المصدر أو الأشخاص الذين وقعوا على هذه الورقة مما كان سبب ذالك [3]"

[1]: الطاهر لطرش ، الطبعة 6،2007،ص123
[2]: شلالي رشيد، مرجع سبق ذكره، ص70
[3]: الطاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره ص 126

4 -القرض الايجاري الدولي : "هو عبارة عن آلية من التمويل متوسط الأجل للتجارة الخارجية ويتمثل في قيام المصدر ببيع سلعة إلى مؤسسة متخصصة أجنبية والتي تقوم بالتفاوض مع المستورد حول إجراءات إبرام عقد إيجاري ويأخذ صفة القرض الايجاري الوطني مع فرق أن العمليات تقوم بين مقيمين وغير مقيمين وبهذه الطريقة يقوم المصدر بالتسوية المالية وبعملية التوطين "[1].

سير القرض الايجاري الدولي

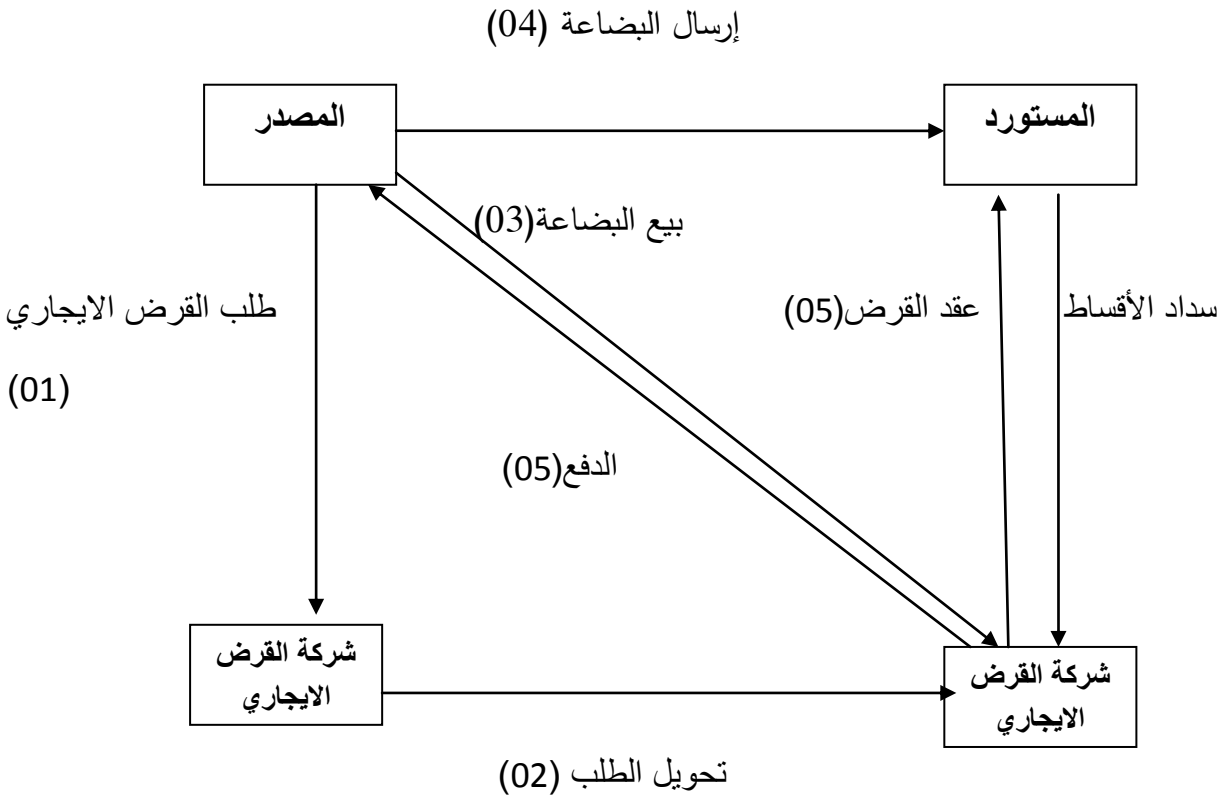

الشكل رقم (04): سير عملية قرض الايجار الدولي [2]

[1]: شلالي رشيد، مرجع سبق ذكره، ص73
[2]: مدحت صادق ، مرجع سبق ذكره ص 61

الفرع الثالث :آليات ترقية التجارة الخارجية :

عرفت الجزائر عدة تغيرات على مستوى هياكلها الإستراتيجية خاصة الاقتصادية منها ، حيث قامت بتجسيد برامج إصلاحية تهدف إلى ترقية تجارتها الخارجية وهذا تحسبا ونتيجة إلى انهيار أسعار البترول وهذا من خلال ثلاثة جوانب إحداها قانونية وأخرى متعلقة ببنية المؤسسات إضافة إلى إستراتيجية وطنية شاملة لترقية قطاع التجارة الخارجية .

1:الإطار القانوني والتنظيمي لترقية التجارة الخارجية

إن إصلاح التجارة الخارجية وترقيتها وتنويعها من أهم ما كانت تصبوا إليه الجزائر من الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها منذ بداية التسعينات وقصد بلوغ هذا تم وضع إطار قانوني ينظم التصدير خارج المحروقات ."

1. التسهيلات المالية:

بعد صدور قانون 02/90 المؤرخ في سبتمبر 1990 الذي يسمح في مادته السابعة على المصدر في التصرف في جزء أو كل المبالغ المحصل عليها بالعملة الصعبة من خلال تصديره عمليات خارج قطاع المحروقات .

ومنذ 1994 أصبح بإمكان المصدرين تسجيل نسبة 50 % من حصيلة صادراتهم خارج المحروقات في حسابهم بالعملة الصعبة

بموجب المادة 129 من قانون المالية لسنة 1996 تم إنشاء حساب خاص تحت رقم 302-084 بعنوان الصندوق الوطني لترقية الصادرات وغرضه هو تقديم مساعدات مالية تتمثل في قيمة 80% للمعارض الدولية لتكاليف النقل إضافة إلى تقديم المساعدات في خصوص دراسات الأسواق وتحسين النوعية .

التسهيلات الضريبية : تعتبر الضرائب عنصرا هاما في ترقية التجارة الخارجية وتحفيز الصادرات خارج قطاع المحروقات من خلال تقديم تسهيلات وإعفاءات جزئية أو كلية من دفع الضرائب ومن أمثلة ذالك

1. الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات من خلال المادة 12 من قانون المالية لسنة 1996 وتختلف مدة الإعفاء من 05 سنوات إلى 03 سنوات للمؤسسات التي تصدر سلع وخدمات إلى الخارج.
2. الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة ففي المادة 13 تعتبر كل المبيعات الموجهة نحوا التصدير معفاة من الرسم على القيمة المضافة باستثناء بعض العمليات المتعلقة ببيع بعض الأشياء الفنية

2- التسهيلات الجمركية : تعتبر الأنظمة الجمركية عنصرا مهما في التجارة الخارجية حيث تسمح هذه الأنظمة من تخزين وتحويل واستخدام ونقل البضائع دون تطبيق أي رسم القيام باجرات التجارة الخارجية وهو ما يساهم في تقليل عبئ خزينة المؤسسة وينعكس ايجابيا على سعر المنتوج الموجه لتصدير من خلال تنافسيه في الأسواق الأجنبية "[1]

2: البنية المؤسسية لترقية التجارة الخارجية

"تعتبر البنية المؤسسية عنصرا فعالا ومهما في قطاع التجارة الخارجية نظرا لما تقدمه من دعم لصادرات وإسناد لقطاعات التصدير ويسهر على تطبيق سياسة الحكومة في مجال تنويع الصادرات وقد استند هذا التدخل إلى نص المادة 19 من دستور سنة 1996 الذي يمنح إلى الدولة سلطة تنظيم التجارة الخارجية "[2] ولا يتجه هذا التنظيم إلى فرض قيود على التبادل الخارجي بقدر ما يسعى إلى ترقيته ولعل من بين المؤسسات "

وزارة التجارة

الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية

الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة

[1]: حشمة عبد الحميد ، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة ،مذكرة ماجستير ، علوم اقتصادية جامعة محمد خيظر بسكرة – الجزائر – 2013/2012 ص 97

[2]: وصاف سعيدي ، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات ، مداخلة ضمن مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ، 2002 ،ص14/13

الشركة الجزائرية لضمان الصادرات

الصندوق الوطني لترقية الصادرات

الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين

المناطق الحرة

3 : الإستراتيجية الوطنية لترقية الصادرات : تهدف هذه الإستراتيجية إلى إقامة قطاع تصديري حيوي ونشط ينظر إليه على انه القطاع الذي يقود عملية التنمية ولفك عملية الاعتماد على إيرادات البترول ،حيث تعتمد هذه الإستراتيجية على عملية تأهيل المؤسسات و الخوصصة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من بينها:

البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية ويهدف إلى دعم و مرافقة المؤسسات الصناعية العمومية منها والخاصة وذالك لدعم المنافسة بينها وتحسين كفاءة المؤسسات."[1]

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

المطلب الأول : الأطروحات

أولا : دراسة بكونة نورة ، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر (03) 2012/2011

أهداف الدراسة :

هدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى إبراز دور الدولة في تطوير التجارة الخارجية وضرورة تحريرها من اجل تحقيق معدلات نمو عالية من التنمية كما ركزت الباحثة على إظهار مكانة الجهاز المصرفي في الجزائر في تنظيم التجارة الخارجية كما كانت من أهدافه التعرف على السياسات المنتهجة ومدى تأثيرها في التجارة الخارجية وتمويلها كما ركز على أثار انضمام الجزائر إلى ألغات وسيرورة انضمامها إلى

[1]:حشمة عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره ص 99

المنظمة العالمية للتجارة إضافة إلى تقديم أهم التقنيات و الطرق المستعملة في تمويل التجارة الخارجية ومعرفة مدى تطبيقها في الجزائر .

نتائج الدراسة : توصلت الباحثة من خلال قيامها بهذه الدراسة إلى النتائج التالية :

لقد شهدت التجارة الخارجية عدة تغيرات هذا ما أثر على تطورها وما أدى إلى ظهور صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمنظمة العالمية للتجارة واتفاقياتها .

اتبعت الجزائر في سياساتها لتجارة الخارجية على ثلاث اتجاهات رئيسية هي :

الاتجاه الأول: هو رقابة الدولة لتجارة الخارجية وامتد من الاستقلال إلى بداية السبعينات .

الاتجاه الثاني: هو نشاط احتكاري لنشاط التجارة الخارجية لدولة ودام من السبعينات إلى الثمانينات .

الاتجاه الثالث: هو ما تعرفه الجزائر حاليا بتوجهها إلى الاعتماد على تنوع الصادرات نحوا العالم الخارجي وإتباع سياسة أكثر تفتحا واندماجا في السوق العالمية.

تتشابك الدول وتتصل مع بعضها تجاريا وهذا بفعل الأطراف المساهمة في عمليات التجارة الخارجية من مستورد، مصدر، ناقل....الخ .

المقارنة :

إنما يجمع دراستنا بدراسة الباحثة بكونة نورة هو تناول موضوع تمويل التجارة الخارجية حيث عالجت تطورات التجارة الخارجية للجزائر و السياسات اللازمة لإنجاحها مبرزة دور الدولة في تطوير هذا القطاع ومكانة الجهاز المصرفي فيما اقتصرت دراستنا على تمويل التجارة الخارجية من جانب البنوك التجارية ومدى فعالية هذا التمويل في ترقية التجارة الخارجية ، من خلال دراسة عينة من احد البنوك ومعرفة أهم الإجراءات المتبعة ومدى تحقيق متطلبات تسهيل العمل التجاري من استيراد وتصدير .

ثانيا : دراسة زيرمي نعيمة ، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2011/2010

أهداف الدراسة : هدفت الباحثة من خلال دراستها إلى محاولة إلى تحليل نقاط القوة والضعف في الاقتصاد الجزائري ، من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق بالإضافة إلى مراجعة الإصلاحات المتعلقة بالتجارة الخارجية الجزائرية ومدى نجاح سياسة تحرير التجارة الخارجية على مستوى منافسة المنتجات العالمية إضافة إلى تقدير التجربة الجزائرية في مجال التجارة الخارجية الجزائرية وهذا في ظل اقتصاد السوق .

نتائج الدراسة : توصل الباحثة من خلال نتائجها الى النتائج التالية

- الأزمة التي مرت بها الجزائر بسبب الاعتماد على المورد الوحيد في التصدير وهو المحروقات دفعت بها إلى تحرير تجارتها الخارجية وبالتالي عملية التحرير جاءت كحتمية وليس كخيار بالنسبة للجزائر
- تحرير التجارة يتطلب نجاعة المؤسسات الاقتصادية وان تكون مؤهلة للمنافسة الخارجية .
- أرجعت تحرير التجارة الخارجية رهن القيود التي تقع على الدول وبطبيعة الاقتصادية والسياسية المتبعة وعلى كل المستويات الاجتماعية والسياسية والأمنية وغيرها .
- أبدت الجزائر إرادة قوية لترقية التجارة الخارجية وتطويرها وذالك بانتهاج سياسة إصلاح اقتصادية بين التشريعات والقوانين وكذالك برامج دعم الإنعاش الاقتصادي
- ولتحرير التجارة الخارجية أثار سلبية على عديد النشاطات الاقتصادية نظرا لرفع القيود على السلع الأجنبية التي ترد على الأسواق المحلية .

المقارنة :

تناولت الباحثة موضوع التجارة الخارجية الجزائرية بين مرحلتين من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق من خلال تحليل مختلف مراحل إصلاح التجارة الخارجية ومدى نجاح سياسة تحريرها من طرف الدولة الجزائرية ، حيث عالجت إشكالية الدراسة هل أدى تحرير التجارة الخارجية في ظل اقتصاد السوق الى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ، بينما تناولنا لموضوع التجارة الخارجية كانت من جانب تمويلها من قبل البنوك التجارية ودورها في ترقيتها ، بصفة عنصر هاما في تطوير ونموا التجارة الخارجية .

ثالثا : دراسة بونحاس عادل دور الاعتماد المستندي في ضبط التجارة الخارجية ، دراسة حالة الجزائر 2010/2002 رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الحاج لخضر باتنة 2014/2013

أهداف الدراسة : هدف الباحث من خلال دراسته إلى تحديد أهمية تقنية الاعتماد المستندي في البنوك التجارية الجزائرية ودورها في عملية تمويل التجارة الخارجية ، كما ابرز آلية استخدام هذه التقنية مع تحديد أهم أنواعها إضافة إلى ذالك ابرز الأهمية الاقتصادية لتقنيات التمويل البنكي للتجارة الدولية ومدى فعاليتها في تحقيق الثقة والأمان وتسهيل العلاقات بين المستوردين والمصدرين و البنوك المحلية والأجنبية ، كما تناول الدور الذي تقوم به البنوك التجارية لتطوير وتسهيل التمويل لتجارة الدولية .

نتائج الدراسة: توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى:

- أن واقع التجارة الخارجية في الجزائر يوحي بمدى سيطرة قطاع المحروقات على إجمالي الصادرات بينما خارج المحروقات فهي لم تحقق ما هو مرجوا منه إطلاقا ، وذالك لكون الاقتصاد الجزائري ريعي يعتمد على أساس العائدات النفطية .
- التوطين المصرفي إجراء مصرفي مفروض على كل العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية الهدف منه رقابة الدولة على الصرف بتفويض من بنك الجزائر
- كما توصل من خلال دراسته التطبيقية أن تقنية الاعتماد المستندي على مستوى القرض الشعبي الجزائري يتحكم فيها الأصول و الأعراف الدولية الموحدة للإعتمادات المستندية وكذا مصطلحات التجارة الدولية وهذا ما يتجسد حاليا من خلال الحالة المدروسة .

المقارنة

إن ما ركز عليه الباحث في دراسته هو إبراز الدور الرئيسي و الهام الذي تلعبه تقنية الاعتماد المستندي في ضبط المبادلات التجارية الدولية بشكل عام ، ومن ثم دراسة الواقع بالجزائر من خلال إبراز مختلف الضمانات و الامتيازات التي تقدمها هذه التقنية إلى الأطراف المتعاقدة

حيث لم يتناول هذا الباحث مختلف التقنيات بصفة عامة ومدى مساهمتها في التجارة الخارجية من حيث ترقيتها وما اعتمدته الدولة من سياسات لترقية وتسهيل التجارة الخارجية وهذا ما تناولناه في دراستنا .

المطلب الثاني: المقالات

وصاف سعيدي ، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات ، مقالة ضمن مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ، 2002

تناولت هذه الدراسة تنمية الصادرات كإحدى الركائز الأساسية لعملية تنموية طويلة الأجل كما تطرق إلى حالة الجزائر بصفتها احد الدول التي تحاول تجاوز الأحادية في التصدير من خلال طرح جملة من الحوافز تصب في جلها في تحفيز المؤسسات الوطنية نحوا احتراف الصادرات ، بداية تناول الباحث الصادرات في الفكر التقليدي والفكر الحديث ومبررات اللجوء الى تنمية الصادرات ، وكذالك علاقة نموا الصادرات بالنمو الاقتصادي مدعما ذالك بعلاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي ، وكذالك تحليل العلاقة بين نموا الصادرات ونموا الناتج المحلي الخام ،كما تناول إجراءات الدولة الجزائرية في تشجيع الصادرات من خلال سياسة سعر الصرف وتخفيضه سنة 1994 ،بالإضافة إلى تامين وضمان الصادرات وتمويل الصادرات باتخاذ إجراءات الشباك الوحيد لتسهيل العمليات المالية ، مبرزا مشاكل التصدير في الجزائر .

تناج الدراسة: وكنتائج لهذه المداخلة توصل الباحث إلى نتائج منها

1. نجاح سياسة تنمية الصادرات في الجزائر يقتضي رفع الكفاءة الاقتصادية بخلق مزيد من التنافس بين المؤسسات الاقتصادية داخل البلد.
2. بقاء النتائج دون المستوى رغم الجهود المبذولة من السلطات الجزائرية .
3. ضرورة استغلال الجزائر الميزة النسبية في بعض القطاعات كالفلاحة والصناعة الإستراتيجية والصناعة التقليدية والسياحة مما يجعل أمر ترقية الصادرات الوطنية أمرا ممكنا ضمن إستراتيجية وطنيو لبناء اقتصاد غير نفطي .

المقارنة: إن نقاط الاشتراك مع هذه الدراسة هو جانب التجارة الخارجية وسبل ترقيتها ولقد ابرزا الباحث جانب تنمية الصادرات بصفته عنصرا مها في تنويع الاقتصاد الوطني طارحا مشاكل الصادرات الجزائرية وكذالك الحوافز التي وضعتها الجزائر قصد النهوض بقطاع الصادرات بينما ركزت دراستنا على تمويل التجارة الخارجية من طرف البنوك ودورها في ترقيتها بصفتها أهم وسيلة لتطوير ونموا التجارة الخارجية .من خلال الدور الذي تلعبه في إدارة وتسوية المعاملات مع الخارج .

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى الإطار النظري لموضوع تمويل التجارة الخارجية من طرف البنوك التجارية ،بداية من خلال عرض ماهية البنوك التجارية بصفة مختصرة ثم التجارة الخارجية من حيث مفهومها وأسباب قيامها وأهميتها بالنسبة للاقتصاد الوطني إضافة إلى تقنيات تمويل التجارة الخارجية ودور البنوك في منح هذا التمويل بالإضافة إلى استراتيجيات الجزائر المتخذة لترقية قطاع التجارة الخارجية والتي يجب ان تكون مواكبة لتوجه الدولة نحوا السوق المفتوحة وانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية ،وهذا خاصة على مستوى مرونة النظام المصرفي من اجل ضمان تنافسية صادرات المؤسسات المحلية مع نظيرتها الأجنبية بمان التمويل له اثر على سعر المنتجات ، كما تم التطرق في هذا الفصل إلى الدراسات السابقة التي هي بصلة بدراستنا والتي ساهمت في إعطاء نظرة شاملة لدور البنوك التجارية وأهميتها في تمويل وترقية قطاع التجارة الخارجية .

بعد تناولنا الموضوع من جانبه النظري سنحاول إسقاط ذالك على الجانب التطبيقي من اجل معرفة واقع تمويل التجارة الخارجية من حيث تنوع صيغ التمويل ومواكبته للانفتاح الاقتصادي الجديد وهل هناك تسهيلات تساعد على ترقية قطاع التجارة الخارجية من حيث التمويل ...

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية

تمهيد:

بمأن التمويل يعد العنصر الأساسي في قطاع التجارة الخارجية وأحد أهم الوسائل التي تساهم في ترقيتها فإننا نلاحظ اغلب أو جل البنوك التجارية تقدم التمويل لتجارة الخارجية ، وبناء على ما ورد في الفصل الأول سنحاول في هذا الفصل إبراز الدور الذي تلعبه البنوك في التجارة الخارجية من خلال مجالين تمويلها وترقيتها بمعنى هل التمويل المتاح يساعد ويشجع على النهوض بالتجارة الخارجية بإحدى البنوك التجارية من خلال متابعة سير تمويل عملية تجارية عن طريق التحصيل ألمستندي وعرض الدراسة و مناقشة نتائجها .

المبحث الأول : الأدوات ومجمع الدراسة

المبحث الثاني : عرض الدراسة ومناقشة النتائج

المبحث الأول : الأدوات ومجمع الدراسة

سنحاول في هذا المبحث التطرق الى كيفية معالجة الدراسة الميدانية لموضوع دور البنوك التجارية في تمويل وترقية التجارة الخارجية ، من خلال مجمع الدراسة والأدوات المستخدمة بالإضافة إلى التعريف بالمؤسسة محل الدراسة .

المطلب الأول : اختيار مجمع الدراسة

الفرع الأول : مجمع الدراسة

باعتبار موضوع الدراسة هو دور البنوك التجارية في تمويل وترقية التجارة الخارجية فان الدراسة التطبيقية كانت بإحدى البنوك التجارية وهي بنك الجزائر الخارجي وهذا بهدف معرفة مدى مطابقة المفاهيم النظرية من حيث مساهمة وفعالية تمويل البنوك التجارية للتجارة الخارجية في ترقية التجارة الخارجية في واقع هذه المؤسسة

متغيرات الدراسة :

تنظمن متغيرين أساسين هما

المتغير المستقل : تمويل التجارة الخارجية

المتغير التابع : ويشمل بنك الجزائر الخارجي

المطلب الثاني: أدوات الدراسة

المقابلة : هي عملية نقاش مفتوح واستجواب شفهي مع أشخاص لهم علاقة بمجال البحث (موظفي البنك ، قسم التجارة الخارجية) وهذا من خلال الاستجوابات والأسئلة التي تطرح بين الطرفين وتتم في نقاط مضبوطة ومعينة في البحث ويشترط في الأسئلة .

أسئلة مختصرة ودقيقة.

تجزئة عناصر المقابلة إلى محاور جزئية محددة.

جمع الوثائق : حيث تم اعتمادنا على عملية جمع الوثائق كأداة من أدوات البحث العلمي قصد تحليل هذه المعطيات والوصول إلى مدى مساهمة إجراءات البنوك التجارية في ترقية التجارة الخارجية من حيث مرونة هذه الاجرءات وبساطتها بالنسبة للمتعاملين في جانب التجارة الخارجية في ظل سعي الدولة الجزائرية إلى السوق المفتوحة ومسار الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية .

التقارير الإحصائية : نظرا لأهمية الجانب الإحصائي في هذا النوع من الدراسات لمعرفة الجانب الغالب خاصة جانب تمويل التجارة الخارجية كما هو الحال في دراستنا من خلال :

تحديد التقارير المتعلقة بموضوع الدراسة وتوظيفها بما يناسب الدراسة

تحليل هذه البيانات

استخلاص نتائج الدراسة

المطلب الثالث :نشأة وتعريف المؤسسة

الفرع الأول : تعريف ونشأة بنك الجزائر الخارجي

"نشا بنك الجزائر الخارجي BEA في الأول من أكتوبر سنة 1967 برأس مال قدره 20 مليون دينار جزائري لكنه مر بعدة مراحل خلال تطوره حيث تمثل دوره الأساسي في القيام بكل العمليات البنكية بين المؤسسات الصناعية الكبرى للمؤسسات الأجنبية .

عرف البنك تغيرات عدة جديدة واعتبر من البنوك الأولى التي تحولت إلى مؤسسات مستقلة ضمن مرسوم 88-61 في 12 جانفي 1988

كما يعد هذا البنك مؤسسة حكومية تم إنشاءها في فترة الاستقلال بعد تأميم البنوك الأجنبية بموجب المرسوم رقم 204/67 الصادر في 1967/10/01 ومقره في الجزائر العاصمة ، كانت مهمته عند إنشاءه تمويل التجارة الخارجية اما حاليا فهو يمارس عدة نشاطات كمنح الاعتمادات المستندية عند الاستيراد وإعطاء ضمانات للمصدرين الجزائريين لتسهيل مهامهم

إضافة إلى ذالك منح مختلف القروض قروض استثمارية قروض الشباب اعتمادات مستندية "[1]

تعريف وكالة ورقلة :

تعبر وكالة ورقلة تابعة للمديرية الجهوية تم إنشاءها سنة 1979 وهي مؤسسة مصرفية ذات طابع تجاري ومن بين الخدمات لتي يقدمها .

سحب وإيداع النقود .

فتح الحسابات للعملاء .

منح اعتمادات للمصدرين ، تحصيل مستندي .

إيداع واستلام الصكوك البنكية .

[1]:موقع بنك الجزائر الخارجي www.BEA.com

الفرع الثاني :أهداف الوكالة :

1. تسهيل وتطوير التجارة الخارجية عن طريق منح تميل نشاطها.
2. تسوية وتسيير حسابات الشرطات الوطنية.
3. تطوير العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والدول الأجنبية .
4. إنشاء ووضع تحت تصرف المؤسسات المهتمة مصلحة خدمة مركزية للمعلومات التجارية في الخارج ومصلحة ترقية العمليات مع الخارج.
5. تحفيز وتشجيع وتمويل العمليات التجارية مع باقي البلدان الأجنبية .
6. ضمان التنفيذ الجيد للالتزامات الناتجة بين المؤسسات المحلية ونظيرتها الأجنبية.

الفرع الثالث :الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر الخارجي :

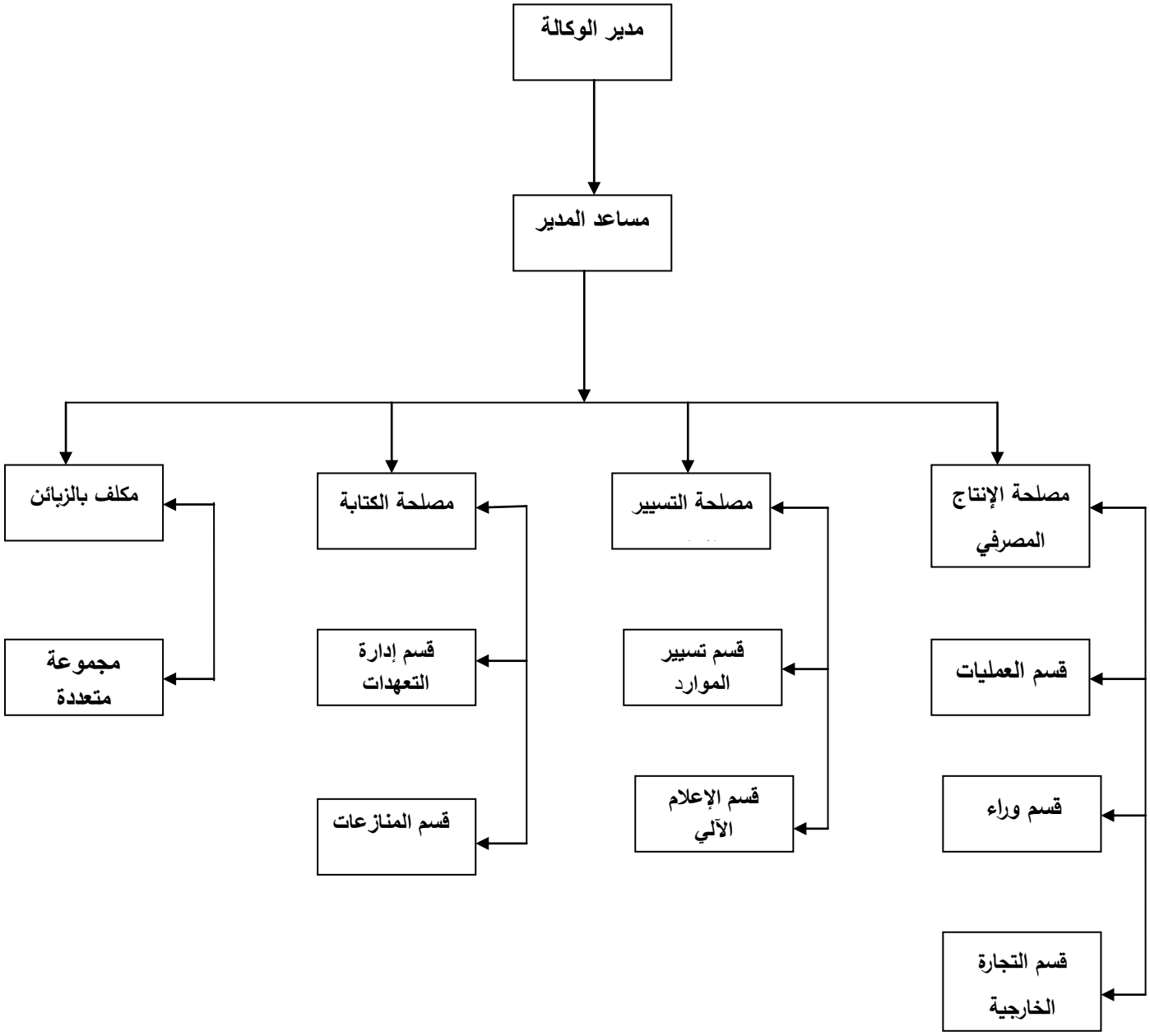

الشكل رقم (05) [1]

[1] : المصدر : بنك الجزائر الخارجي وكالة ورقلة

المبحث الثاني : عرض وتحليل الدراسة

في هذا المبحث سنحاول الإلمام بجميع ما يخص عملية تمويل التجارة الخارجية على مستوى بنك الجزائر الخارجي حيث سنتطرق إلى أنواع التمويلات التي يمنحها البنك وإجراءات التسوية المتبعة لدى البنك بالإضافة إلى تحليل التجارة الخارجية من حيث طريقة التمويل بالنسبة إلى الجزائر واستخلاص النتائج التي تبين أهمية البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية ودورها في ترقيتها وتطويرها عن طريق تسهيل الإجراءات .

المطلب الأول : تمويل التجارة الخارجية على مستوى الوكالة (ورقلة)

الفرع الأول : صيغ التمويل التي تمنحها الوكالة

- ✓ الاعتماد المستندي المغطى كليا : عندما يصدر هذا النوع من الاعتمادات فان البنك فاتح الاعتماد يكون ملتزما بصورة نهائية بشروط الدفع أو القبول المنصوص عليها في عقد فتح الاعتماد شريطة أن تكون مطابقة تماما لبنود شروط الاعتماد . وهناك نوعان :

– اعتماد مستندي غير للإلغاء وغير معزز : يتضمن التزام البنك فاتح الاعتماد بالدفع إلا أن البنك الموجود ببلد المستفيد لا يتعهد أو يضيف تعهد لبنك المستورد .

– اعتماد مستندي غير قابل للإلغاء ومعزز : يتعهد بنك المستورد وكذالك بنك المستورد بالسداد.

- ✓ التحصيل المستندي : هو أمر يصدر من البائع (المصدر) إلى البنك الذي يتعامل معه لتحصيل مبلغ معين من المشتري (المستورد) مقابل تسليمه مستندات شحن البضاعة المباعة إليه ويتم التسديد نقدا او توقيع المشتري على كمبيالة ، غير أن البنك لا يتحمل أية مسؤولية ولا يقع عليه أية التزام .

ويستخدم التحصيل المستندي في مجالات المعاملات الدولية في الحالات التالية

إن لم يوجد أي شك لدى البائع في قدرة المشتري على السداد .

استقرار الظروف السياسية والاقتصادية في البلد المستورد .

عدم وجود أية قيود على الاستيراد .[1]

أطراف عملية التحصيل ألمستندي

1. المصدر وهو الذي يقوم بإعداد مستندات التحصيل ويرسلها إلى بنكه مع أمر التحويل .
2. بنك المصدر وهو الذي يستلم المستندات من المصدر ويرسلها إلى بنك المستورد (البنك المحصل) في هذه الدراسة بنك الجزائر الخارجي ورقلة.
3. بنك المستورد وهو الذي يقوم بعملية التحصيل قيمة البضاعة.
4. المستورد وتقدم إليه المستندات لتحصيل .

المطلب الثاني : عرض الدراسة

الفرع الأول : سير عملية تحصيل مستندي لدى بنك الجزائر الخارجي وكالة ورقلة

تعاقدت الشركة X الكائن مقرها بحي الروسيات ورقلة مع شركة WEN ZHOU WELLGOOD AUTOU المتواجدة في الصين على شراء بضاعة متمثلة في قطع غيار سيارات مختلفة الأنواع وبعد الاتفاق وإبرام العقد تتجه الشركة المستوردة إلى بنك الجزائر الخارجي فرع ورقلة (بنك المستورد) لهدف فتح التوطين مرفوقا بالوثائق التالية :

أولا : طلب فتح التوطين :انظر الملحق رقم (01).

وهو وثيقة يقوم بتحريرها المستورد وتحتوي على المعلومات التالية :

اسم المستورد وعنوانه ورقم حسابه .

رقم السجل التجاري : 30/000124173B08.

طبيعة البضاعة : قطع غيار السيارات.

قيمة البظاعة : USD 148.122.30.

المورد (المصدر) : WEN ZHOU WELL GOOD AUTO.

[1]: المصدر: بنك الجزائر الخارجي وكالة ورقلة

رقم الفاتورة الشكلية وتاريخها :HY08141/ 18/12/2015.

التعريفة الجمركية : 87089990. انظر الملحق رقم (1)

طريقة التسوية : التحصيل المستندي .

شروط التسليم : CFR.

مكان التخليص الجمركي : ميناء عنابة .

ختم وإمضاء المستورد.

ثانيا : الفاتورة الشكلية انظر الملحق رقم (02).

وهي عبارة عن فاتورة أولية يرسلها المصدر الأجنبي إلى المستورد، وتحتوي على المعلومات التالية :

إسم المستورد: الشركة X.

عنوان المستورد : حي الروسيات ورقلة .

تاريخ الفاتورة : 2015/12/18.

كمية ونوعية السلعة : قطع غيار سيارات .

رقم الفاتورة : HY08141.

قيمة البضاعة : USD148.122.30.

طريقة التسوية : التحصيل المستندي.

اسم المورد (المصدر) : WEN ZHOU WELL GOOD AUTO.

نقل السلعة : حسب صيغة CFR.

ميناء التفريغ: ANNBA PORT .

بنك المورد (المصدر) : بنك الصين .

توقيع المورد.

قيمة البضاعة بالأحرف : total one hundred forty eight thousond on hundred twenty two dollars and thirty cents only

ثالثا : وثيقة تعهد من طرف المستورد : انظر الملحق رقم (03)

وهي عبارة عن تعهد مكتوب من طرف الشركة المستوردة ، يتعهد فيه عن عدم بيع البضاعة أو مخالفة ما اتفق عليه أي يتصرف فيها حسب عقد الشراء أو الاستيراد ويحتوى على المعلومات التالية :

اسم الشركة المستوردة : الشركة X.

عنوان المستورد : حي الروسيات ورقلة.

رقم السجل التجاري .

رقم الحساب البنكي .

نشاط المؤسسة : استيراد وتصدير .

قيمة البضاعة : USD 148.122.30.

تاريخ ورقم الفاتورة : HY08141/18/12/2015.

ختم وإمضاء المستورد .

بعد إن يقوم المستورد بتقديم الوثائق السابقة الى البنك الذي يتعامل معه في دراستنا هذه هو بنك الجزائر الخارجي (فرع ورقلة) وبعد دراسته و الموافقة عليه يتم إرسال وثيقة من المديرية المركزية بالجزائر العاصمة يتم إعطائه رقم استدلالي :USD 30/0301/20161000006 .

30: الولاية

0301: رقم الشباك

2016: السنة

00006: تصنيف الملف داخل الوكالة

USD :العملة المتعامل بها .

رابعا : بعد فتح التوطين يقوم المصدر بإرسال المستندات المتعلقة بالبضاعة وهي :

1: **الفاتورة التجارية** : 04 نسخ وتحوي كل المعلومات المتعلقة بالبضاعة انظر الملحق رقم (04)

اسم المصدر :WEN ZHOU WELL GOOD AUTO .

اسم المستورد : الشركة X.

رقم الفاتورة :HY08141.

تاريخ الفاتورة :2015/12/18.

كمية ونوعية السلعة : قطع غيار السيارات .

قيمة الفاتورة : 148.122.30USD . .

طريقة الدفع : التحصيل المستندي.

شروط التسليم : CFR.

بنك المصدر: بنك الصين.

2: **وثيقة المنشأ** :(04) نسخ انظر الملحق رقم (05)

وتحتوي على تفاصيل متعلقة ببلد منشأ السلعة وبالإضافة إلى معلومات متعلقة بنوعية وكمية البضاعة ، واسم المستورد والمصدر .

ختم وتوقيع المصدر .

3: **شهادة الشحن** : **ORIGINNAL BILL OF LADING** (**03**) نسخ انظر الملحق رقم (6) وتحتوى علة المعلومات التالية :

اسم المستورد والمصدر.

ميناء الشحن : PORT OF LADING NINGBO CHINA

ميناء التفريغ : ميناء عنابة –الجزائر – PORT OF ANNABA

تاريخ الشحن : 2015/12/15

4 : **شهادة المطابقة :** وهي وثيقة يرسلها المصدر الأجنبي وتعتبر كضمان لحسن السلعة ومطابقتها لشروط المعمول بها من حيث النوعية والجودة انظر الملحق رقم (07)

اسم المصدر : WEN ZHOU

تاريخ الإرسال

رقم وثيقة الشحن : NBSL.044413

رقم الفاتورة التجارية : HY08141

ختم المورد (المصدر)

خامسا :

بعد تسلم المستندات من قبل بنك المستورد تقوم الوكالة باستدعاء المستورد قصد سحب قيمة البضاعة وتجميده في حساب خاص علما انه تكون العملة بالدينار الجزائري ضمن استمارة انظر الملحق رقم (08) تحوي على :

اسم المستورد ورقم حسابه ،واسم المصدر ورقم حسابه

وهي محرر من طرف المستورد يتعد بموجبه بسداد قيمة البضاعة 148.122.30 USD

بعد سحب البنك لقيمة البضاعة من حساب المستورد (عميله) تقوم بتسليمه المستندات المتعلقة بالبضاعة .

سادسا : يتم تحويل قيمة البضاعة إلى الدينار عن طريق البنك المركزي وحسب سعر الصرف المتداول ، بعد إرسال وثيقة من قبل المديرية المركزية لبنك الجزائر الخارجي بالعاصمة إلى بنك الجزائر **انظر** الملحق رقم (09) وتتم العملية وفق الأتي

القيمة بالدولار	سعر الصرف	القيمة بالدينار
148.122.30	107.3953	15907638.85

العمولات :

العمولات	المبلغ
عمولة السويفت	1500.00
عمولة البنك	1000.00
ضريبة	9.890

ليصبح المبلغ الإجمالي :**15.975.705.64**

7: بعد استكمال كل الإجراءات المتعلقة بفتح التوطين تقوم الوكالة بإرسال وثيقة عبر شبكة السويفت **Swift** إلى مديرية العمليات مع الخارج على مستوى المديرية المركزية لبنك الجزائر الخارجي في الجزائر العاصمة قصد تحويل قيمة البضاعة انظر الملحق رقم (09)

تعريف شبكة SWIFT : هي الشركة العالمية للاتصالات المالية ما بين البنوك ، هدفها الرئيسي هو تحسين التسديدات المالية وذالك من خلال معالجة العمليات المالية عن طريق أجهزة الإعلام الآلي وهي في الأساس مبنية على تبادل الرسائل المتعلقة بأوامر التحويلات الزبائن المالية " وبدا العمل بها بتاريخ

09 ماي 1979 ، وقد انضمت الجزائر إلى هذه الشبكة بتاريخ 02 ديسمبر 1992 ، حيث نج كل البنوك مرتبطة بها "[1].

8 : تنفيذ عملية التحصيل المستندي

بعد إتمام جميع الإجراءات المتعلقة بتسليم وتسلم المستندات وتحويل قيمة البضاعة إلى العملة الصعبة من قبل البنك المركزي ، تقوم المديرية العامة لبنك الجزائر الخارجي بالجزائر العاصمة بإبلاغ الوكالة على مستوى ولاية ورقلة عن إتمام تسوية المعاملة مع بنك المصدر، وهذا بعد التأكد من مطابقته للشروط المتفق عليها قصد حصول المستورد على مستندات البضاعة وتسلم البضاعة من الميناء المتفق عليه عن طريق إرسال وثيقة انظر الملحق رقم (10) وتحتوي هذه الوثيقة على البيانات التالية :

اسم وعنوان المستورد

اسم وعنوان المصدر

رمز التوطين : IRD16000001

مبلغ التسوية بالدينار :15.907.638.85

مختف العملات

عمولة **Swift** 1.500.00

عمولة البنك 1.000.00

فيما يتعلق بنقل البضاعة عادة تكون وفق حالات متعارف عليها دوليا ونذكر منها بعض الحالات المعمول بها في القانون الجزائري

نقل المستورد البضاعة من ميناء الشحن FOB

نقل المستورد للبضاعة من ميناء الوصول CIF

[1]: قطاف زهرة ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ،دور الاعتماد المستندي في تسهيل المبادلات التجارية ، جامعة البويرة ، 2015/2014/ ص68

نقل المصدر البضاعة من مقره الى غاية مخازن المستورد CFR كما هو في هذه الحالة المدروسة في بحثنا .

المطلب الثالث :مناقشة النتائج (الدراسة)

بعد إجراء الدراسة الميدانية ببنك الجزائر الخارجي على مستوى فرع وكالة ورقلة حيث يعتبر من أهم البنوك التجارية الناشطة في الساحة الوطنية و الدولية نظرا لمختلف المهام التي يقوم بها سواء معاملات إقراض أو خدمات أخرى على المستوى المحلي ، بالإضافة إلى جانب التعاملات مع الخارج في مجال تمويل التجارة الخارجية الذي هو محور دراستنا استخلاصنا إن البنك يقتصر تمويله للتجارة الخارجية على صيغتين هما التحصيل المستندي والاعتماد المستندي ، وتعتبر الصيغتين المتعامل بهما أكثر تحفظا نظرا لقيام البنك بتجميد قيمة التسوية المتعلقة بالبضاعة قبل إجراء العملية لصالح الزبون مع المتعامل الأجنبي ، مما يجعلها صيغ دفع وليست صيغ تمويل .

ففي دراستنا التي هي حالة استيراد قطع غيار سيارات بمختلف الأنواع تمت بطريقة عادية بين بنك المستورد وبنك المستورد ، وظهر لنا من خلال حوارنا مع موظفي البنك أثناء التربص انه ليس هناك طرق تحفيزية قصد تشجيع المؤسسات على تصدير منتجاتهم أو دعم مشاريعهم، وخاصة جانب محدودية صيغ التمويل التي تمكنهم من الحصول على تمويل مسبق قصد تغذية خزينة المتعاملين مثل قرض المشتري ، قرض المورد ،...الخ هذا من شانه تخفيض الأعباء على المصدرين ،و كل هذا يساهم في تنافسية منتجاتهم في الأسواق الأجنبية خاصة من حيث الأسعار كما نعلم أن الأسعار تتأثر بتكلفة الإنتاج بالإضافة إلى مصاريف التصدير .

خلاصة الفصل:

يعد تمويل التجارة الخارجية من أهم الأنشطة التي تهتم بها معظم البنوك التجارية ، وذالك لما تقوم به من تعاملات خارجية لمختلف العمليات التجارية ، للمتعاملين الاقتصاديين وهذا ما تجلى في دراستنا التطبيقية التي تمت على مستولى بنك الجزائر الخارجي وكالة ورقلة التي تمثلت في حالة استيراد مواد وقطع غيار مختلفة عن طريق التحصيل المستندي ،قمنا خلالها بالتعرف على خدمات البنك في مجال التجارة الخارجية بالإضافة إلى اجرءات تسويته للعمليات مع الخارج ومحاولتنا تفحص هذه الإجراءات ومدى تحقيقها لمتطلبات العميل من خلال التكلفة والسهولة ، ونظرا للاعتبار ها عنصرا مهما في قطاع التجارة الخارجية فان ترقية هذا القطاع مرهون بمدى انفتاح ومواكبته لتحولات العالم الخارجي .

الخاتمة

من خلال دراستنا تبين لنا أن البنوك التجارية تلعب دورا هاما في النشاط الاقتصادي من خلال مساهمتها في توفير المواد الضرورية اللازمة لمواجهة أي عجز أو احتياج مالي يتطلبه مختلف المتعاملين ،إذ لا يمكن لأي اقتصاد ما أن يحقق نتائج ايجابية دون نظام بنكي توعي وقوي ، ونظرا لتغيرات التي يشهدها الاقتصاد الوطني اثر عملية التحول من النظام الاشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق يتوجب على البنوك أن تتأقلم مع هذه المتغيرات وخاصة جانب المبادلات التجارية مع العالم الخارجي ، وان تتحول إلى أداة فعالة من خلال تنشيط وتسهيل هذه المبادلات .

وقد لاحظنا في دراستنا الميدانية في بنك الجزائر الخارجي وكالة ورقلة انه يقتصر تمويل التجارة الخارجية على الاعتماد المستندي المغطى كليا والتحصيل المستندي بصفتهما أكثر ضمانا ، كما لحظنا أن عمليات البنك يغلب عيها الاستيراد فقط وهذا راجع إلى ضعف الاقتصاد الجزائري حيث ترتكز صادرته على المحروقات فقط مما يجعل السلطات الجزائرية أمام تحدي كبير وهو إيجاد بدائل لتنويع مداخليها من العملة الصعبة تفاديا للوقوع في أزمات.

اختبار الفرضيات: سنقوم بإثبات أو نفي الفرضيات التي قمنا بطرحها في هذه الدراسة

الفرضية الأولى :تنص على انه يتوقف نموا وتطور التجارة الخارجية على مدى مرونة النظام المصرفي اثبت صحتها من خلال أن البنوك تحتكر عملية تمويل التجارة الخارجية وتسوية المعاملات مع الخارج وبالتالي لها الدور المهم في تطور التجارة الخارجية من خلال ما تمنحه من تسهيلات ،تمويل...الخ حيث أن سياستها تجاه هذا القطاع لها تأثير مباشر على ترقيته والنهوض به .

الفرضية الثانية: والتي تنص على أن صيغ التمويل التجارة الخارجية التي تمنحها البنوك لا تلبي متطلبات المتعاملين ، أثبتنا صحتها من خلال الدراسة الميدانية وظهر ذالك في محدودية صيغ التمويل ،بالإضافة إلى كونها أكثر ضمانا بالنسبة إلى البنك بمان ليس بإمكان المتعامل الحصول على تمويل مسبق أو تغطيه لديونه من قبل البنك في تعاملاته مع الخارج

نتائج الدراسة: توصلنا من خلال دراستنا إلى نتائج يمكن إجمالها في

1 -نتائج الجانب النظري :

- رغم الإجراءات التي اتخذتها الدولة الجزائرية من اجل ترقية هذا قطاع التجارة الخارجية إلا أن هناك اختلالا واضحا في المبادلات (التصدير والاستيراد).
- محدودية صيغ التمويل المعتمدة في تمويل التجارة الخارجية أثرت سلبا على تطورها وتوسعها .
- الجهاز المصرفي له دور مهم في تحسين قطاع التجارة الخارجية
- عدم مواكبة الجهاز المصرفي الجزائري للتطور الحاصل على المستوى الدولي لتقنيات تمويل التجارة الخارجية .
- على الدولة تسوية بعض المعاملات التجارية والتي تمت وفق صيغ مخالفة لتقنية الاعتماد المستندي التي تم الإبقاء عليها كصيغة وحيدة يتعامل بها، وهذا في قانون المالية التكميلي لسنة 2009.

2 -نتائج الجانب التطبيقي : بعد الدراسة الميدانية التي قمنا بها على ومستوى وكالة بنك الجزائر الخارجي بورقلة توصلنا إلى نتائج :

- صيغ التمويل التي تمنحها الوكالة تأخذ صفة الدفع وليس التمويل .
- صيغ التمويل التي توفرها الوكالة لها جانبين .
- جانب ايجابي بالنسبة للبنك في ضمان قيمة التمويل قبل التسوية وجانب سلبي بالنسبة للمتعامل في إجباره بشكل مباشر على توفير الأموال قبل تسوية الصفقة .
- عمليات البنك يغلب عليها طابع الاستيراد وعدمه توفره على حالات تصدير خارج قطاع المحروقات .
- التسيير المركزي للوكالات من شانه أن يكون عائقا أمام تنشيط التجارة الخارجية على المستوى المحلي .

التوصيات : بعد الدراسة التي قمنا بها يمكن التقدم ببعض التوصيات من شانها تقديم إضافة في هذا الموضوع :

- ✓ على البنوك مزيدا من الانفتاح على المؤسسات الاقتصادية ومختلف المتعاملين الاقتصاديين قصد نشر منتوجاتها البنكية .
- ✓ تعميق الإصلاحات المصرفية حتى يمكن الارتقاء بها إلى مصاف الدول المتقدمة في هذا المجال.
- ✓ إعطاء حرية للمنافسة بين مختلف البنوك في مجال تمويل التجارة الخارجية ومختلف المشاريع الاستثمارية عن طريق تخفيف إجراءات البنك المركزي من حيث التاطير النوعي لتمويل .

أفاق الدراسة : إن موضوع التجارة الخارجية مجال واسع و يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة إلى الاقتصاد الوطني ، لذا يتطلب هذا الموضوع مزيدا من الدراسات نظرا لكثرة المتغيرات فيه وتقترح بعض المواضيع للمقبلين للبحث في هذا المجال :

- ✓ مدى فعالية التمويل البنكي في تحسين أداء التجارة الخارجية
- ✓ واقع وافاق، التجارة الالكترونية في الجزائر

المراجع

المراجع:

أولا : الكتب

1. محمد السريتي ، التجارة الخارجية، الدار الجامعية ، القاهرة ،الطبعة الأولى 2009.
2. شقري نوري موسى وآخرون ، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية ، دار المسيرة للنشر الاردن، 2002.
3. رشاد العصار وآخرون ، التجارة الخارجية ، دار المسيرة ،الأردن الطبعة الأولى 2000 .
4. موسى سعيد مطر وآخرون ، التجارة الخارجية ، دار الصفاء ،القاهرة ،2001.
5. جمال الجويدان الجمل ، التجارة الخارجية ، المركز الأكاديمي للنشر ،الإسكندرية، الطبعة الأولى 2010 .
6. مصطفى محمد السنهوري ، إدارة البنوك التجارية ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية 2013 .
7. ايهاب نظيمي ،محاسبة المنشات المالية ، دار المجتمع العربي ،الطبعة الأولى ،2009م
8. شاكر القروييني ، محاضرات اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ،
9. منير إبراهيم هندي،إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثالثة، 2002
10. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007
11. عبد الحق بوعتروس ،الوجيز في البنوك التجارية ، لجزائر، 2000 .
12. مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب للنشر، القاهرة، 2001.
13. حسام علي داود وآخرون ، اقتصاديات التجارة الخارجية ،دار المسيرة للنشر ، عمان ، الطبعة الأولى 2002.

ثانيا : الأطروحات

14- بونحاس عادل ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، دور الاعتماد المستندي في ضبط التجارة الخارجية ، امعة احاج لخضر باتنة 2014/2013.

15 - زيرمي نعيمة ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، التجارة الجزائرية من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق ، جامعة ابي بكر بلقايد ، 2013/2012

16 - حشمة عبد الحميد، مذكرة ماجستير ،العلوم الاقتصادية، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة ، جامعة محمد خيضر بسكرة .

17 - عاشوري صورية ، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية ،جامعة فرحات عباس سطيف 2011/2010.

18 - بكونة نورة ، رسالة ماجستير بعنوان تمويل التجارة الخارجية في الجزائر ، جامعة الجزائر 3 ،2012/2011

19 - شلالي رشيد ،رسالة ماجستير في العلوم التجارية ، تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية ،جامعة الجزائر 2011/3،2010

ثالثا : المقالات

20 - وصاف سعيدي ، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات ، مداخلة ضمن مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ، 2002.

رابعا :المواقع الالكترونية

موقع بنك الجزائر الخارجي www.BEA.com

الملاحق